لذا أرجو من كل قارئ لهذا الكتاب أن يزودني برأيه، مؤيداً، أو معارضاً للأفكار التي وردت، فيدلني على مواقع الزلل، ومخاطر الطريق، أملاً في تعميق الصواب وتعميمه.

وختاماً أسأل الله العفو والمغفرة، وأن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه ومحاولة في إضاءة جانب من مشكلة التطرف الديني، والله من وراء القصد.

الرقة

في يوم الجمعة ٢/محرم/١٤١٨

٩/آيار/١٩٩٧

عبود العسكري

سوريا - الرقة - ص.ب ١١٩

المقدمة

إن العلاقة بين السلطة والمعرفة - بكل أشكالها - قديمة بدأت مع فجر التاريخ عندما تشكل الأفراد في جماعات بدائية أولية بسيطة، فكان لها زعيم يتولى أمرها، ويعاونه رجل آخر يبرر لهذا الكبير في قومه، تصرفاته، ويسبغ عليها صفة القداسة حيناً، والتأليه حيناً آخر، تلك كانت وظيفة صاحب المعرفة في المجتمع البدائي، ثم تطورت هذه الوظيفة المعرفية السياسية عبر الزمن، حتى صارت صناعة لها أصولها وتقاليدها، وعلم له مدارسه ومراتبه وفنونه.

والحاكم - مهما كان شكله - يحاول أن يجمع بين القوة والمعرفة، ومن النادر اجتماعهما في شخص واحد، إلا في حال الرسول الملك، والرسول القائد للدولة دينياً وسياسياً، وفي الطرف الآخر ظهر خلال التاريخ الملك المتأله الذي يدعي المعرفة والربوبية.

إن السلطة في حاجة مستمرة إلى الفئة المتخصصة، المثقفة، العالمة، لتسيير أعمالها، وتنفيذ برامجها، وفرض سلطانها، وتدعيم أركانها، واستمرار واستقرار وجودها، فالحاكم يعرف أن لا سلطة سياسية له، ولا مشروعية لحكمه، ولا إخضاع للمجتمع - حتى لو كان المجتمع طوطمياً بدائياً - بغير امتلاكه للسلطة المعرفية المتمثلة في: المثقف، العالم التكنولوجي، الفقيه الديني، وهؤلاء يتعامل معهم ليس كأفراد تحت ظل حكمه، بل كممثلين لقطاعات شعبية واسعة، يختارهم، أو يصنعهم حسب المواصفات التي تخدمه، ومن لاتنطبق عليه مواصفات السلطة من رجال المعرفة والعلم، فإنه يُبْعَد، أو يبتعد من تلقاء نفسه طلباً للسلامة والأمن الشخصي، وإلا فالسجن والإبعاد والتهميش الفكري والاجتماعي هما مصيره.

وكلما كانت بطانة الحاكم، عالمة، مخلصة، واعية، رافعة مصلحة الوطن شعاراً

وهدفاً دائماً تسعى لتحقيقه، كان قرار الحاكم، فاعلاً، ومفيداً، وسديداً ومحققاً لمصالح الجماعة حاضراً ومستقبلاً، لأن حكمة القائد وعقلانيته تظهر في استشارته لأهل العلم والاختصاص، والاستئناس برأيهم، وخبرتهم.

وهنا يثار التساؤل الهام عن علاقة الفقهاء بالسلطان، وعن شكل هذه العلاقة، وحدودها، ومواصفات أطرافها وغاياتهم..؟

إن هذه العلاقة مسألة جوهرية لايمكن غض الطرف عنها، ونحن في زمن عربي اسلامي متدهور من سيء إلى أسوأ، نحو نهاية لايُعرف لها قرار، ومن صور هذا التدهور، المعارضة المسلحة للحاكم، وكأننا أمام حالة سياسية، واجتماعية، وفكرية، لاتعرف الوسطية، ولا علاقة لها بسنن الآفاق والأنفس. فإما أن تكون المعارضة للحاكم دموية عنيفة تثير القلق والفزع، وتضحي بالأنفس دون اعتبار لعاقبة الأمر، وإما أن تكون منسحبة نهائياً من ساحة الفعل الاجتماعي، وكأن قضايا المجتمع لاأهمية لها، وهنا لايصح عليها إطلاق اسم المعارضة أصلاً، بينما هناك من أكل خبز السلطان وضرب بسيفه تنفيذاً لمصالحه الشخصية.

إن عدم مَدّ الجسور مع الحاكم - مهما كان شكله - من قبل أصحاب المعرفة وأهل الخبرة، من أجل الصالح العام للأمة، هو الذي جعل الساحة حول الحاكم خالية لفقهاء السوء ولحاشية لايهمها إلا مصالحها ومكاسبها، لأن تواصل المخلصين من أهل المعرفة والعلم مع الحاكم، هو الذي يحقق استقرار الجماعة، وامكانية اختراق حاشية السوء، التي ابتلي بها أغلب الحكام، ومن خلال هذا التواصل يصل الحاكم إلى شعبه بصورته الحقيقية، وتصل هموم ومشاكل الشعب إلى حاكمه، بدون تشويه أو تزوير.

إن الموضوع الجدير بالاهتمام في التجربة السياسية الاسلامية، هو تلك الجدلية بين النظرية السياسية التي تقول بوحدة الشريعة، وبين النهج السياسي العملي، فمن الواضح أن الواقع لا يماشي النظرية السياسية - إذا وجدت - في كثير من الأحوال، بل إن الواقع هو الذي يترك الأثر الأعمق في النظرية ذاتها، لذا جاءت النظرية السياسية عند المسلمين تابعة للواقع ومبررة له، فكانت نظريات سياسية مثالية بعيدة عن الواقع المعاش

في الساحة السياسية العملية، وهذا مايبرر ظهور محاولات التوازن والتناسق والتنازلات التصالحية لإنقاذ واستقرار الجماعة مُوَحَّدَةً، حتى لو كانت تحت ظل حاكم ظالم ومتغلب!!

وتزداد حالياً أهمية استقرار الجماعة، ووحدتها، نتيجة للتحديات الحضارية، والتمزق الحاصل في كيان الأمة، ومعاناة بعض أجزاء هذا الكيان من أمراض اجتماعية وسياسية تمثلت في ظهور التطرف الديني من جهة، وطريقة رد الحكام على هذه الحركات من جهة ثانية، فغاب الحوار، وساد التكفير المتبادل والتصفية الجسدية بين الطرفين، ورفع الاثنان شعار الخلاص من الآخر، بل إبادته وتدميره، هو في صالح الجماعة، وأمنها، واستقرارها، لأن هذا الآخر خارج على تقاليد ومعتقدات الجماعة.

لقد اعتمد الطرفان - الحكومات والمعارضة المسلحة - على آراء فقهية لتبرير ممارساتهم في الساحة السياسية، وكل طرف لديه من الأسس النظرية ما يؤيد ممارساته العملية، وهنا يبرز السؤال الهام والمصيري على مستوى الفرد والجماعة وهو: هل نستطيع صياغة شكل للمعارضة السياسية للحاكم في الاسلام؟ على أن تكون هذه الصيغة منسجمة مع مبادئ وأصول الاسلام معتبرين أن ظاهرة التطرف الديني هي صورة مشوهة لعلاقة الفقهاء بالسلطان، وتحتاج هذه العلاقة إلى رسم حدودها، ووضع ضوابطها، باعتبارها أحد أسباب العنف الممارس في أكثر من بقعة اسلامية.

وبعد: أتمنى أن أكون قد حققت أحد المسائل السبعة التي تحدث عنها شمس الدين البابلي عندما قال: «إن على أي مُؤَلِّفٍ جديد أن يعالج أحداً من المسائل السبعة التالية: أن يبدع شيئاً جديداً، أو يوضح أمراً غامضاً، أو يختزل عملاً مسهباً، أو يرتب دراسة مشوشة، أو يجمع شتات بحث مبعثر، أو يصحح دراسة خاطئة..».

ولقد سبقنا الثعالبي في بيان عدم إمكانية الحصول على كتاب كامل من صنع البشر، عندما قال في يتيمة الدهر: «.. وكلما أعرته على الأيام بصري وأعدت فيه نظري تبينت مصداق ماقرأته في بعض الكتب: إن أول مايبدو من ضعف ابن آدم، أنه لايكتب كتاباً فيبيت عنده ليلة إلا أحب في غدها أن يزيد فيه أو ينقص منه..».